

المشروع الأقاليمي لتعزيز العمل اللائق للعمال
المهاجرين من أفريقيا إلى الدول العربية -
المرحلة الثانية

أيلول/سبتمبر 2024 - أيار/مايو 2028

المدة الزمنية

شرق وغرب أفريقيا (كينيا، وأوغندا،
ونيجيريا) ودول مجلس التعاون
الخليجي (البحرين، والكويت،
وعُمان، والمملكة العربية السعودية،
وقطر، والإمارات العربية المتحدة)،
والأردن، ولبنان

النطاق
الجغرافي

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
(SDC)

شريك
التنمية



الخلفية

في العام 2022، شكّل العمال المهاجرون في الدول العربية 37.2% من إجمالي القوى العاملة، مع نسبة مشاركة في سوق العمل بلغت 73.9%. كما شكّل هؤلاء 13.5% من إجمالي العمال المهاجرين حول العالم (منظمة العمل الدولية، 2024). يأتي معظم العمال المهاجرين في الدول العربية من آسيا، إلا أنّ الأعداد الوافدة من بلدان أفريقيا تشهد ارتفاعاً متزايداً.

تعد الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والبيئية في القارة الأفريقية من العوامل الرئيسية التي تدفع الشباب الأفارقة إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل خارج بلدانهم.

ومع ذلك لا يزال العمال المهاجرون الأفارقة يواجهون تحديات كبيرة في ضمان العمل اللائق على امتداد مسار الهجرة بين أفريقيا والدول العربية.

ونظراً إلى النمو المتوقع في الهجرة بحثاً عن عمل من أفريقيا إلى الدول العربية، يصبح من الضروري مواصلة معالجة أبرز المخاطر وأوجه القصور التي تعيق تحقيق العمل اللائق للعمال المهاجرين.

وتكمن الطريقة الأساسية للاستفادة من الفرص الاجتماعية-الاقتصادية التي توفرها هجرة العمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة من أفريقيا إلى الدول العربية في إنشاء مسارات هجرة عادلة ونظامية، مع تعزيز الوصول إلى فرص العمل اللائق.



لمحة عامّة عن المشروع



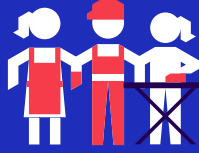
يشكّل المشروع الأقاليمي لتعزيز العمل اللائق للعمال المهاجرين من أفريقيا إلى الدول العربية - المرحلة الثانية، مبادرة تعاون إنمائي أقاليمية، مدعومة من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، تهدف إلى تحسين ظروف العمال المهاجرين من خلال تعزيز حوكمة هجرة العمالة على امتداد مسار الهجرة بين أفريقيا والدول العربية.

بالاستناد إلى الدروس المستفادة والإنجازات المحققة خلال المرحلة الأولى من المشروع، بالإضافة إلى الخبرات المكتسبة من مشاريع منظمة العمل الدولية في منطقتي أفريقيا والدول العربية، ستركّز المرحلة الحالية من البرنامج على قطاعات التوظيف التي لا يزال العمال المهاجرون مستضعفين فيها - وخاصة في مجالات العمل المنزلي، والرعاية والبناء.

من الناحية الجغرافية، ستركّز هذه المرحلة من المشروع، على المستويين الإقليمي والأقاليمي، مع تحديد نطاق عمل يشمل شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، والدول العربية، وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليجي، مع ثلاث نتائج أساسية لتعزيز حوكمة هجرة العمالة:



تعزيز حماية العمال المهاجرين وتمكينهم من خلال تقديم الخدمات، وحماية حقوقهم وضمان تمثيلهم (التعبير عن وجهة نظر العمال)

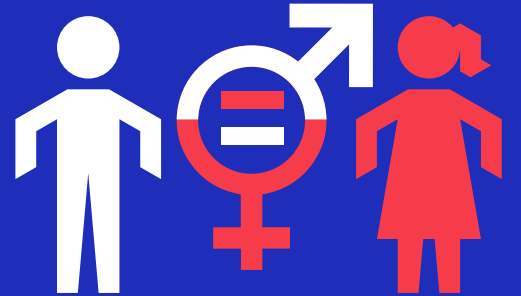


تحسين نتائج العمل اللائق للنساء العاملات المهاجرات وفقًا لبرنامج عمل يُفضي إلى تحوّل في منظور النوع الاجتماعي (في سياق أعمال الرعاية تحديدًا)



تحسين الحوار والتعاون على المستويين الإقليمي والأقاليمي من أجل تنفيذ تدخّلات فعالة في مجال هجرة العمال

سيعتمد المشروع نهجًا يُفضي إلى تحوّل في منظور النوع الاجتماعي في جميع نتائجه، بهدف دعم التغيّرات في المواقف والسلوكيات الاجتماعية، وإعادة تشكيل ديناميات النوع الاجتماعي، من خلال معالجة أسباب عدم المساواة بين الجنسين. **وسيسترشد هذا النهج بتحليل الاقتصاد السياسي النسوي** الذي أجري في بداية المرحلة الثانية.

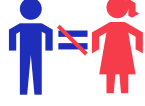


بعض المسائل التي يحاول البرنامج معالجتها



5

الفجوات في قدرة بلدان المنشأ الأفريقية على حماية مواطنيها بفعالية على امتداد مسار هجرة العمالة.



4

عدم المساواة بين الجنسين واختلال ميزان القوة.



3

قدرة العمال المهاجرين المحدودة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة القانونية.



2

تجاهل وجهات نظر العمال المهاجرين، بما في ذلك حقهم في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية.



1

السياسات التي تقيد القدرة على التنقل في سوق العمل، وممارسات العمل والتوظيف الاستغلالية، والوصول المحدود إلى الحقوق القانونية والعدالة.

في المرحلة المقبلة



في أفريقيا

سيركز المشروع على تعزيز التعاون وبناء التوافق في الآراء بشأن حوكمة هجرة العمالة وحماية العمال المهاجرين، بما في ذلك من خلال اتخاذ مواقف مشتركة بين بلدان المنشأ وبالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).



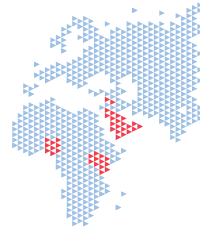
في الدول العربية

سيعمل البرنامج على توسيع نطاق التعاون القائم مع وزارات العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، والمكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل للتركيز على تحقيق الإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تدخلات استراتيجية محدودة في لبنان والأردن.



على المستوى الأقليمي

يهدف البرنامج إلى تعزيز الزخم لإطلاق حوار متعدد الأطراف أكثر قوة و شمولاً ومراعاة لاعتبارات النوع الاجتماعي، وذلك بهدف تعزيز أطر حوكمة هجرة العمالة من خلال نهج منسق وتعاوني.



لمزيد من المعلومات حول المشروع الأقاليمي لتعزيز العمل اللائق للعمال المهاجرين من أفريقيا إلى الدول العربية، يرجى التواصل مع:

فانيسا ليه
مسؤولة تقنية - أفريقيا
leighv@ilo.org

سهام نسيبة
مسؤولة تقنية - الدول العربية
nuseibeh@ilo.org

أميش كاركي
مدير مشروع
karkia@ilo.org

بالشراكة والتعاون مع



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC